

Distr.: General  
6 August 2013  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والعشرون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

نتائج حلقة النقاش بشأن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في  
إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور  
حقوق الإنسان

### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بالقرار ٣٦/١٩ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان. وهو يقدم موجزاً لحلقة النقاش التي عقدت في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، حول التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان، وحول الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال عمل الدول مع المجتمع الدولي من أجل دعم هذه العمليات.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٥-١	.....	أولاً - مقدمة
٤	١٢-٦	.....	ثانياً - بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإسهامات المحاضرين
٨	٢٢-١٣	.....	ثالثاً - موجز النقاش
٨	١٤	.....	ألف - ملاحظات عامة
٩	١٨-١٥	.....	باء - العناصر المؤسسة للديمقراطية
٩	١٩	.....	جيم - التحديات أمام ضمان الديمقراطية
١٠	٢٢-٢٠	.....	دال - التعاون الدولي والإقليمي من أجل تعزيز وتدعيم الديمقراطية وسيادة القانون
١١	٢٨-٢٣	.....	رابعاً - الملاحظات الختامية

## أولاً - مقدمة

١ - عملاً بالقرار ٣٦/١٩، عقد مجلس حقوق الإنسان حلقة نقاش في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في دورته الثالثة والعشرين عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان، وعن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال عمل الدول مع المجتمع الدولي من أجل دعم هذه العمليات.

٢ - وقد ركزت المناقشات على موضوعين رئيسيين هما: (أ) التحديات المشتركة والبارزة التي تواجه الديمقراطية وسيادة القانون في الديمقراطيات المستقرة وفي الدول التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية سواء بسواء (ب) وأفضل الممارسات والاستراتيجيات اللازمة للتصدي لتلك التحديات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وقد استندت المناقشات إلى دراسة أجريت عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان (A/HRC/22/29) وقدمت إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والعشرين. وقد أعدت هذه الدراسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بناء على طلب المجلس عملاً بالقرار ٣٥/١٩، وبالتشاور مع الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

٣ - وقد تولى إدارة حلقة النقاش السيد ريميغيوز اشيلز هيتزل، رئيس مجلس حقوق الإنسان، ومراسلة البي بي سي في جنيف، السيدة إموجين فولكيس، وافتتحت حلقة النقاش السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وشارك في حلقة النقاش السيد رادو بودغوريان، وزير الدولة الروماني للشؤون السياسية والتواصل مع البرلمان، والسيد مانويل رُدريغس كوادروس، المندوب الدائم لبيرو لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، والسيد فيدار هلغسن، الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والسيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان، والسيدة عائشة المناعي، نائبة رئيس البرلمان العربي لجامعة الدول العربية، والسيدة بريجيت باليو، عضوة المجلس التنفيذي لهيئة التضامن للنساء الأفريقيات.

٤ - وسعيًا لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مجلس حقوق الإنسان والسماح لهم بالمشاركة في عمل المجلس على قدم المساواة مع الآخرين، أتيحت ترجمة للمناقشات بلغة الإشارة، وتم عرضها كتابة وبثها عبر الإنترنت. وزودت الغرف بتسهيلات ملائمة للكراسي المتحركة لتعزيز الوصول المادي.

٥ - وقد أعدت هذا الموجز مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/١٩.

## ثانياً - بيان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإسهامات المحاضرين

٦- ذكرت السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بيانها الافتتاحي بأن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان مترابطة بشكل كامل وبأنها تعزز بعضها البعض، موضحة أن ضعف أحد هذه العناصر يعرض على الفور وجود العناصر الأخرى للخطر. وقالت إنه بخلاف الانتخابات التي تجرى مرة كل أربع أو خمس سنوات، تنطوي الديمقراطية على مشاركة متواصلة للشعوب في العمليات السياسية، وتعني أيضاً وجود صحافة حرة ووسائط إعلام أخرى قادرة على التعليق على القضايا العامة وإعلام الرأي العام دون رقابة أو قيود. كما شددت على أن العمليات والآليات الرقابية التي تؤدي عملها بفعالية، والتي يمكن أن توفر المساءلة والضمانات ضد إساءة استعمال السلطة، تشكل عناصر لا غنى عنها بنفس القدر، وأن الديمقراطية تتطلب أيضاً وجود مؤسسات حكم تتمتع بالشفافية وتخضع للمساءلة. وتتوقف شرعية هذه المؤسسات على امتثالها للمبادئ الأساسية لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وأكدت أيضاً المفوضة السامية لحقوق الإنسان على أن للديمقراطية قيمةً جوهرية عالمياً وإن جاز ووجب وضعها في سياقها. وبالإشارة إلى العقبات التي تواجهها الديمقراطية، شددت المفوضة السامية على تعدد الخبرات والممارسات الجيدة للتغلب على تلك التحديات المختلفة. وقد أثبتت التجربة ضرورة أن على الديمقراطيات الجديدة، بمجرد خروجها إلى النور، واجب التصدي للانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وإيلاء الأولوية لمكافحة الإفلات من العقاب. وعمليات العدالة الانتقالية حاسمة في هذا الصدد، سواء كانت الديمقراطيات جديدة أو ناضجة، فعلى الدول أن تضمن تمتع مؤسساتها الحاكمة بقوة كافية لحفظ النظام وصون الاستقرار السياسي. هذا وقد أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية وقضايا الفساد باعتبارها تحديات خطيرة أمام القيم الديمقراطية. واختتمت بالتشديد على مسؤولية المجتمع الدولي عن دعم الدول ليس فقط في المراحل المبكرة للانتقال إلى الديمقراطية، بل وأيضاً في مرحلة توطيدها.

٧- وقال السيد رادو بودغوريان، وزير الدولة الروماني للشؤون السياسية والتواصل مع البرلمان، إن رومانيا شهدت على مدى العقدين الماضيين عملية انتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية مشيراً إلى أن التحديات الرئيسية تتسم بطابع سياسي وتشمل النظام القانوني الشيوعي الموروث والعقليات التي تنتمي لهذا النظام، والثقافة السياسية التي شكلها النظام التسلطي، وانعدام الثقة في المؤسسات والسلطات العامة. وأضاف أن العناصر الأساسية التي أسهمت في نجاح إرساء الديمقراطية هي: كفالة كافة حقوق الإنسان لجميع المواطنين في التشريع والممارسة؛ وإنشاء مؤسسات قوية ومحترمة وخاضعة للمساءلة؛ وإنشاء نظام قانوني وقضائي تحده سيادة القانون، بما في ذلك وضع إطار مؤات لبناء مجتمع مدني قوي ووسائط إعلام دون رقابة. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الوزير على أن وضع الدستور الجديد بما فيه من آليات ضوابط وموازنين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإقامة نظام قضائي قوي ومستقل،

عوامل تشكل أسساً أخرى تمهد الطريق نحو إقامة مجتمع ديمقراطي. وأكد على أن عملية إرساء الديمقراطية الوطنية لم تكن نتيجة المساعي الداخلية وحدها. فمنذ بداية مرحلة الانتقال، اعتمدت رومانيا على التعاون مع الشركاء الدوليين، سواء على المستوى الأوروبي أو العالمي، بما في ذلك من خلال مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. واختتم قائلاً إنه يمكن وينبغي للأمم المتحدة أن تتبع نهجاً شاملاً إزاء حقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون، وأن تفسح المجال أمام تنسيق شتى المبادرات العالمية أو الإقليمية في هذا الميدان.

٨- وأكدت السيدة عائشة المناعي، نائبة رئيس البرلمان العربي لجامعة الدول العربية، على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون مترابطة جميعها ترابطاً وثيقاً فيما بينها. وذكرت أيضاً بأن لكل فرد حقوقاً متساوية، بغض النظر عن العرق أو الدين أو نوع الجنس، مشيرة أيضاً إلى أهمية القوانين العادلة. وسلطت نائبة رئيس البرلمان العربي لجامعة الدول العربية الضوء على أن مختلف قرارات مجلس حقوق الإنسان تتصدى تماماً لقضية الديمقراطية وعلاقتها بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأكدت في هذا السياق على عدم وجود تعريف وحيد للديمقراطية. ذلك أن الديمقراطية لا ترتبط بالجمال السياسي فحسب، بل تشمل أيضاً بعداً اقتصادياً واجتماعياً. كما لاحظت السيدة عائشة المناعي باهتمام الدراسة التي أعدها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وقدمتها إلى الدورة الثانية والعشرين للمجلس، موضحة أنها أعطت صورة دقيقة للترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأشارت أيضاً إلى مختلف التحديات التي تواجهها الديمقراطية وسلطت الضوء على أن أحد العقبات الرئيسية تأتي من القيادة ذاتها، كما شهد على ذلك الربيع العربي. ودعت نائبة رئيس البرلمان العربي لجامعة الدول العربية في بيانها إلى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في دولة حرة ومستقلة. كما شددت على ضرورة مكافحة التطرف الديني والإرهاب، لا سيما حينما لا يتعلق الأمر بالدين. وأخيراً، أوصت بتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل عن الديمقراطية وسيادة القانون، من أجل تعزيز الاحترام المتبادل وبناء الثقة بين الشعوب.

٩- ورحب السيد فيدار هلعسن، الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بتشديد قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/١٩ بوجه خاص على فكرة عدم وجود نموذج وحيد للديمقراطية وأنها لا تقتصر على أي بلد. وألقى الضوء أيضاً على عالمية طابع الديمقراطية، بوصفها شيئاً تطمح إليه الشعوب في جميع أنحاء العالم، وهو ما تجلّى من تصرفات المواطنين ذاتها وطلبهم للديمقراطية، كما ثبت مؤخراً في شمال أفريقيا. وحدد الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية أربعة مجالات رئيسية يمكن تعزيز الديمقراطية فيها من خلال تدابير وطنية ودولية أفضل. أولاً، شدد على ضرورة الربط بشكل أفضل بين الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان التي تعهدت بها الدول وبين الديمقراطية على المستوى الوطني. وثانياً، أكد على أنه من الأهمية بمكان احترام الطبيعة "الحقيقية" للانتخابات وتعزيزها. فعندما تجرى الانتخابات بتزاهة، فإنها تدعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتؤدي إلى اختيار مسؤولين منتخبين - نساءً ورجالاً - يمثلون على الأرجح مصالح

مواطنيهم. فتعزيز القدرة الوطنية على إجراء انتخابات نزيهة يكتسي بلا شك أهمية حاسمة، شأنها شأن زيادة تضافر الاهتمام الدولي بهذه المسألة. وثالثاً، أشار الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية إلى ما يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة ذاتها على نحو أفضل. وقد شدد على وجود أساس معياري ومفاهيمي قوي لعمل الأمم المتحدة بشأن بناء الديمقراطية، وأفاد مع ذلك بأنه يمكن للأمم المتحدة أن تدمج على نحو أفضل عملها بشأن بناء الديمقراطية في عملياتها المتعلقة بحقوق الإنسان على أرض الواقع؛ وأنه يمكن تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون؛ وأن هناك حاجة إلى زيادة التركيز على الدساتير ووضع الدساتير. ورابعاً، أكد على أهمية تعزيز دور الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واختتم قائلاً إن التجربة أثبتت أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تدخل في صلب المؤسسات والعمليات السياسية الشاملة والشرعية والمتجاوبة التي تأتي ضمن التحولات الرئيسية المطلوبة للتصدي لتحديات حقبة الأهداف الإنمائية الجديدة.

١٠- وأشارت السيدة بريجيت باليو، عضوة المجلس التنفيذي لهيئة التضامن للنساء الأفريقيات، إلى الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأوضحت أن البلد بدأ السير على طريق الديمقراطية في عام ١٩٩٠، لكن الصراع المتكرر في المنطقة سرعان ما أدى إلى تقويض تلك العملية. وأشارت إلى أن عدة اختلالات أضرت بمختلف المبادرات الديمقراطية في البلد. ومن ذلك سوء إدارة الانتخابات؛ وتسييس كافة مهام الدولة؛ وسوء الإدارة الذي تنسم بالفساد، والإفلات من العقاب، والإقصاء؛ والقبلية وإدارة الأسرة للموارد؛ وغياب الحوار؛ وعدم استقلال الجهاز القضائي؛ والقيود المفروضة على حرية الصحافة؛ والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. وأضافت أنه على المستوى الاجتماعي، يعاني البلد من تفشي الفقر، والامية، واستبعاد الأقليات والنساء، وعدم احترام العوامل الإثنية والدينية والثقافية. هذا علاوة على أن اهتار البلد قد خلف فراغاً أمنياً فلم تعد الدولة قادرة على السيطرة على أراضيها، مما يعرض مواطنيها، لا سيما النساء والأطفال، للإساءة من طرف الجماعات المسلحة. ومضت عضوة المجلس التنفيذي لهيئة التضامن للنساء الأفريقيات تقول إنه من منظور إنساني، أدت الأزمة إلى تشريد ٢٠٠ ألف شخص، وإن ما يزيد على ٨٠ ألف شخص منهم ٥٧ ألف طفل دون عمر الخامسة يتعرضون لخطر سوء التغذية الحاد خلال موسم الجفاف. وأوصت باتخاذ العديد من التدابير لتعزيز وتدعيم الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى وهذه التدابير هي: إنشاء نظام ديمقراطي والعودة إلى النظام الدستوري؛ وتوفير الظروف اللازمة لتيسير مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، وكذلك تحقيق الشفافية وإتاحة الوصول إلى المعلومات وحرية الصحافة والمساءلة؛ وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون من أجل تهيئة الظروف المناسبة لعقد انتخابات رئاسية شفافة وعادلة وحررة؛ واستقلال النظام القضائي؛ ومشاركة الجهاز القضائي في إصلاح قطاع الأمن، بهدف استعادة سلطة الدولة. وأخيراً، دعت السيدة بريجيت باليو إلى إشراك المرأة في عمليات الوساطة والتفاوض وتوطيد السلام.

١١- وقال السيد مانويل رُدريغس كوادروس، المندوب الدائم لبيرو لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، إنه على الرغم من أن الإدماج الاجتماعي، ومكافحة الفقر وعدم المساواة، والكفاح من أجل توفير فرص العمل الكريم للجميع، هي المهام الرئيسية للديمقراطية، فإنها لا تشكل بالضرورة العناصر المكونة للنظام الديمقراطي. وأضاف أن السبيل للتصدي للتحديات المتعلقة بالديمقراطية في أمريكا اللاتينية هو اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أشار المندوب الدائم لبيرو لدى اليونسكو إلى ظهور الحق الإنساني في الديمقراطية من خلال المعايير الوطنية والدولية، وكذلك من خلال الاجتهاد القضائي للمحاكم الدولية. وأعطى كمثال على ذلك الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الذي يؤكد على أن لشعوب الأمريكتين حقاً في الديمقراطية، وأن على حكوماتها التزاماً بتعزيز الديمقراطية والدفاع عنها. كما أقرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية فيلاسكيس - رودريغس ضد هندوراس (١٩٨٨)، وقضية غودينيز - كروز ضد هندوراس (١٩٨٩)، بأن أعمال حقوق الإنسان يتحقق في المجتمعات الديمقراطية. وقد خلصت المحكمة إلى أن على الدول الأطراف التزاماً بتنظيم الأجهزة الحكومية، وبوجه عام كافة الهياكل التي تمارس من خلالها السلطة العامة، بحيث تكون قادرة من الناحية القضائية على ضمان التمتع الحر والكامل بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، شدد أيضاً السيد مانويل رُدريغس كوادروس على وجود صلة مباشرة بين تدعيم الديمقراطية ونوعيتها في أمريكا اللاتينية وبين سيادة القانون مضيفاً أن العناصر الرئيسية تتضمن درجة احترام الفصل بين السلطات؛ والأداء المستقل والفعال وغير التمييزي لفروع السلطة؛ واحترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ والضمان الفعال للحريات الفردية والحقوق السياسية والمدنية وممارستها؛ فضلاً عن الأعمال التدريجي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

١٢- وقال السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان، إن حلقة النقاش عقدت في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغيرات اجتماعية سياسية رئيسية. وتطرح هذه الاضطرابات تحديات جديدة أمام حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهي تحديات لا يمكن تجاوزها دون فهم الأسباب الجذرية لتلك التحولات التاريخية. وأضاف أن تلك الاضطرابات أبرزت دور الشباب كجهات فاعلة أساسية في فترات التحول. وأشار رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان إلى أن الربيع العربي هو نتاج التحولات الديمغرافية والحضرية والتعليمية. فالتحول الديمغرافي يتسم بتزايد عدد الشباب وهبوط حاد في معدلات المواليد على السواء. وقد أدى ذلك بدوره إلى إحداث تغيير اجتماعي ثقافي عميق يتسم بوجود تحول في الأسس الأبوية للمجتمع، وفي العلاقات بين الأجيال وبين الرجال والنساء، وبروز الفرد وطرح العلاقات التقليدية القائمة على السلطة في القطاعين العام والخاص على حد سواء. هذا فضلاً عما أسهم به تعميم التعليم والتحضر السريع في ظهور شباب متعلم ومتحضر ويتمتع بمهارات تقنية. وأشار إلى أنه عقب وقوع الانتفاضات الشعبية، واجه الفاعلون الجدد التحديات المتمثلة في صياغة دساتير وقوانين

جديدة، وإنشاء آليات العدالة الانتقالية وإعادة تنظيم العلاقات بين الدولة والمواطنين. وسلط السيد إدريس اليزمي الضوء على أن التحدي الرئيسي هو توسيع نطاق المساحة الديمقراطية وإنشاء نموذج شامل للدولة يضمن كافة الحقوق والحريات الأساسية. وذكر بأن وسائل إنشاء هذا النموذج هي: الانتخابات والسيادة الشعبية؛ والتغيير السلمي للسلطة؛ ورفض فكرة الزعيم المكرس ونظام الحزب الواحد أو المرشد الروحي؛ وانتهاج التفاوض كسبيل لحل الخلافات؛ وإنشاء مجتمع مستقل ودينامي؛ وتوفير مكان عام للحوار والمناقشة (من خلال البرلمان والصحافة الحرة والمستقلة وما إلى ذلك)؛ وممارسة السلطة من خلال أحزاب سياسية شرعية ومنتخبة ديمقراطياً؛ وإخضاع المكلفين بتصريف أمور الحكم وإدارة الشؤون العامة للمساءلة. واختتم رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان بالتأكيد على الدور الأساسي لحقوق الإنسان باعتبارها أساساً مشتركاً تبنى عليه المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

### ثالثاً - موجز النقاش

١٣ - تحدثت الوفود التالية خلال المناقشة العامة: الاتحاد الأوروبي وإثيوبيا وأستراليا واندونيسيا وأنغولا؛ وأوروغواي باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبحرين وبلغاريا وبولندا وبيرو وتايلند وتونس والجزائر باسم المجموعة العربية؛ وجمهورية إيران الإسلامية؛ ورومانيا باسم المغرب والنرويج وبيرو وقطر وتونس؛ والسويد وسيراليون والصين وكوبا؛ والمغرب باسم الدول الفرانكوفونية؛ وملديف والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج؛ والنمسا باسم ليختنشتاين وسلوفينيا وسويسرا؛ والولايات المتحدة الأمريكية. كما أسهمت المنظمات غير الحكومية التالية في المناقشة: المنتدى الأوروبي للإعاقة، والمجلس الهندي لأمريكا الجنوبية؛ ومؤسسة المعارج للسلام والتنمية، ورابطة مواطني العالم.

### ألف - ملاحظات عامة

١٤ - شدد عدد من الوفود على أن الديمقراطية تعتمد على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأن هذه المفاهيم الثلاثة مرتبطة فيما بينها وتعزز بعضها البعض. فما لم نُحترم هذه المفاهيم، سنتفني أيضاً إمكانية تحقيق التنمية المستدامة والسلام. وفي هذا الصدد، طرح سؤال لمعرفة الكيفية التي يمكن بها وضع إطار لحقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها من الأهداف الإنمائية، والمؤشرات التي ينبغي استخدامها لقياس التقدم المحرز. ورغم عالمية الديمقراطية ومبادئها الأساسية، فكثيرة هي الوفود التي أكدت أنها لا تقتصر على أي منطقة واحدة، وأنه لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية. فلا بد من مراعاة تاريخ كل بلد وثقافته وخصوصياته. هذا فضلاً عن أن الديمقراطية ليست مجرد نتيجة، وإنما هي وسيلة لإعمال حقوق الإنسان. ومهمتها هي تهيئة بيئة تزدهر فيها حقوق الإنسان.

## باء- العناصر المؤسسة للديمقراطية

١٥- أبرزت وفود عديدة العناصر الرئيسية المؤسسة للديمقراطية، وتم التأكيد على أن الانتخابات تشكل عنصراً أساسياً للديمقراطية. ومع أنها عنصر رئيسي، فإنها لا تكفي بمفردها لإنشاء مجتمع حر وديمقراطي. هذا وقد أشير إلى أن توطيد الديمقراطية يتطلب أيضاً بذل جهود متواصلة من جانب الدولة والسلطات السياسية، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان. وتتضمن الديمقراطية علاوة على ذلك وجود مؤسسات مثل البرلمانات الفعالة والأحزاب السياسية المسؤولة واللجان الانتخابية المستقلة فضلاً عن وجود مجتمع مدني قوي وحر. وألقي الضوء أيضاً على أهمية تعزيز المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٦- وشددت عدة وفود أيضاً على أن الديمقراطية تتطلب أن تكون عملية الحكم وصنع القرار شاملة وتشاركية. فيجب أن يكون كل فرد قادراً على أن يعبر بحرية عن إرادته ويحدد نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وعلى الديمقراطية أن تعطي لتلك الأصوات المستبعدة أو المهمشة أحياناً، إمكانية القيام بذلك. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة كفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية واضطلاع المرأة بدور في المجتمعات الديمقراطية. وسلطت بعض الدول أيضاً الضوء على أهمية التسامح والحوار.

١٧- كما ارتأى عدد من الوفود أن الديمقراطية تتطلب المساءلة والشفافية. وأنه ينبغي توفير ضوابط وموازين فعالة في الحكومات. وأشير علاوة على ذلك إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به وسائل الإعلام الحرة والمستقلة وسبل الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير. وجرى التأكيد على أن حرية الصحافة تشكل حافزاً لحقوق الإنسان، لا سيما حرية التعبير. ومع أن الأمر قد يقتضي فرض بعض القيود فقد تم التشديد على أن ذلك يجب أن يتم فقط في أضيق الحدود وأن يكون الهدف منه هو حماية حقوق الإنسان للآخرين. وتم التشديد أيضاً على أهمية التربية المدنية التي تعزز الثقافة الديمقراطية والممارسات والتسامح. وأشارت الوفود في نفس الوقت إلى الحاجة إلى بناء قدرات المؤسسات الوطنية.

١٨- وعلاوة على ذلك، أكدت الوفود على أهمية سيادة القانون والديمقراطية في مرحلة الانتقال من الصراع المسلح إلى الديمقراطية. وسلط الضوء في هذا السياق على عمليات العدالة الانتقالية باعتبارها أحد العناصر الرئيسية للديمقراطية.

## جيم- التحديات أمام ضمان الديمقراطية

١٩- أكدت عدة وفود خلال المناقشات على التحديات التي تواجهها الديمقراطية. وتم التشديد على أن التحديات يمكن أن تثار في كافة الديمقراطيات، سواء أكانت جديدة

أو مستقرة. وهذه التحديات عديدة وهي تتضمن التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن معوقات العمليات الديمقراطية التي أشير إليها أيضاً الفقر والفساد وتقييد المجتمع المدني. وأفيد بأن هناك تحديات مختلفة يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وهي: المشاركة في الحياة السياسية، بما في ذلك عدم وجود تشريع يحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وقلة الفهم والوعي لدى الجهات الفاعلة المشاركة في النظام السياسي؛ والعوائق المادية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة لدى ممارستهم لحقهم في التصويت. وعلاوة على ذلك، تم التشديد على أنه رغم وجود الإرادة السياسية، فإن ما يعوق جهود توطيد الديمقراطية هو القيود المتعلقة بالموارد والافتقار إلى الخبرة الفنية اللازمة لإدخال تغييرات وتعزيز القدرات المؤسسية.

### دال - التعاون الدولي والإقليمي من أجل تعزيز وتدعيم الديمقراطية وسيادة القانون

٢٠ - سلطت مختلف الوفود الضوء على أهمية المبادرات والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي لتعزيز الديمقراطية وتدعيمها. وتم التشديد على أنه رغم التقدم المحرز، فإنه يتعين القيام بالمزيد من العمل في المستقبل. وفي هذا السياق، أكدت الدول على ضرورة ألا تفرض مطلقاً جهود إرساء الديمقراطية التي يبذلها المجتمع الدولي؛ فالديمقراطية يجب أن ترسى على الأرجح بالاختيار السيادي للشعوب. وينبغي تعزيز التعاون من خلال الحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات التي تلتزم بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل والتفاهم.

٢١ - وقد جرى كذلك تناول دور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وأشار إلى أن الدول هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن صون الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيزهما، وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في توفير المساعدات وتنسيق الجهود الدولية لدعم الديمقراطيات الجديدة وعمليات إرساء الديمقراطية. وأشارت الوفود إلى أن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وأفيد مع ذلك أيضاً بأن على الأمم المتحدة القيام بدور أكثر أهمية ووضوحاً.

٢٢ - وأكدت الدول على الحاجة إلى صكوك وآليات دولية فعالة لضمان التمتع بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أكدت الوفود على الدور الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في وضع قواعد ومعايير جديدة. وتم التأكيد أيضاً على الدور الأساسي الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ورصد إنفاذ القواعد والمعايير في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وفي هذا الصدد طرح عدد من التساؤلات بشأن سبل تحسين المساعدات المقدمة للدول لتوطيد عمليات إرساء الديمقراطية، بما في ذلك من خلال المبادرات الدولية والإقليمية، وكذلك الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان وغيره من الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

## رابعاً - الملاحظات الختامية

٢٣ - أشار السيد رادو بودغوريان، وزير الدولة الروماني للشؤون السياسية والتواصل مع البرلمان، إلى أن بإمكان الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إطاراً مهماً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. كما شدد على أن المجتمع الدولي مسؤول عن تقديم إطار عام لتطوير حقوق الإنسان من خلال تعزيز السلام. ورأى أن من الممكن إنشاء منتدى دولي من أجل إعداد إطار للتشيف والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما شجع على تعزيز القرار ٦/١٩.

٢٤ - وأكدت السيدة بريجيت باليو، عضوة المجلس التنفيذي لهيئة التضامن للنساء الأفريقيات، على الحاجة إلى مؤسسات قوية ومتينة وعلى ضرورة دعم الآليات الدولية والإقليمية. كما أكدت على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب. ودعت إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذاً كاملاً.

٢٥ - وصرح السيد فيدار هلغسن، الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، مرة أخرى بأن لا سبيل لدوام الديمقراطية ما لم تخضع لسيطرة المواطنين. هذا وينبغي أن تكون العمليات والمؤسسات السياسية شاملة. وحذر مع ذلك من أن الإدماج يستغرق وقتاً وأنه لا يمكن استعجاله. وشدد على ضرورة الانتقال من المجال المعياري إلى الحقائق القائمة على أرض الواقع وارتأى أن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمكن أن يشكل فرصة في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق إرساء الديمقراطية باعتبارها من الأهداف الإنمائية في إطار جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٦ - وأكدت السيدة عائشة المناعي، نائبة رئيس البرلمان العربي لجامعة الدول العربية، على أن الحكم الرشيد هو أساس الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وأوصت بتنفيذ التوصيات المحددة في الدراسة المذكورة آنفاً التي أجرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى أهمية الحوار في الديمقراطيات.

٢٧ - وأكد السيد مانويل رُدريغس كوادروس، المندوب الدائم لبيرو لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، أن بناء الديمقراطيات مهمة متعددة الأبعاد تتضمن إرساء سيادة القانون وإتاحة الوصول إلى ممارسة السلطة من خلال الهياكل الديمقراطية. وشدد أيضاً على أن حماية حقوق الإنسان لم تعد شأنًا داخلياً فقط. فقد أنشئت الأنظمة القانونية أيضاً من أجل حماية الديمقراطية، بما في ذلك "الشروط المتعلقة بالديمقراطية". ودعا إلى إعداد بيان للأمم المتحدة عن الديمقراطية. واقترح أيضاً إدراج احترام الديمقراطية وسيادة القانون كمعايير تقييم متوسطة وطويلة الأجل في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٢٨ - وأشار السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان، إلى أهمية بذل جهود متسقة لتعزيز الديمقراطية من جانب الأطراف المتعددة في هذا المجال ودعا إلى تعزيز الاتساق بين مختلف الجهود والأطراف. وأشار مرة أخرى إلى الأهمية الأساسية للانتخابات والمشاركة السياسية بوجه عام. وفي هذا السياق، دعا إلى مواصلة التفكير في كيفية ضمان إرساء ديمقراطية تشاركية. وشدد على الأهمية الخاصة لكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.